

عنه كذا على ان يمتنع ذلك لا سيما بهذا التمرين الموافق لمر السخاوي وغيره
منه ان لا ذكر للمتن الحديث في القسم الرابع في مدرك الاستدلال لا يصدق تعريف
مدرك المتن عليه اقل ان تعريفه مدرك المتن غير مانع لدخول القسم الرابع من مدرك
الاستدلال وهذا اي لوجوده الاربع اقسام مدرك الاستدلال اما الثلاثة الاولى
فقط واما الاخر فيتمتع بالسياق باعتبار ان سياق الاستدلال يقتضيان ذلك كالحديث
بعد الكلام من قبل نفسه ولما مدرك المتن فهو ان يقع في المتن كلام اي ليس
مخصصا للاستدلال بل هو من ذلك اي ليس كذلك الكلام من جملة ذلك المتن وحده
ان يذكر لمر ويصحبها باي او غير كلام لنفسه او غيره فيرويه من بعد متصل بالحديث
من غير فصل يقر عنه بان يعرفه لانه صريحا او كتابا فيتمتع من لا يعرف حقيقة
الحال انه من الحديث وحقيقته عما صرح به بالسجاء او اضافته الى غيره قائله
قال يمتنع هذا التعريف لمدرك المتن من تعريف الخارج من عبارة المتن اذ قوله
كلام ليس من المتن ان يكون من كلام نفسه او غيره من الصحابة ومن بعدهم انما
بكلام غيره وانما ذكر هذا الكلام ليفرق بين مدرك المتن ومدرك الاستدلال القسم
الرابع وحاصل ان القسم الرابع من مدرك المتن يكون تمام ما ينطق به حديث مستقل
واما مدرك المتن فينطق به من الحديث فتارة يكون اي ادراكه للمتن في اوله
مثلا بما رواه الخليل بن ربيعة في فضل وشبابه فرواه عن شعبة عن محمد بن زياد
عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبقوا الوضوء ويل للراغبين
من لنا رفقوا اسبقوا الوضوء ثم قول ابيه في رواية وصل بالحديث في اوله كذا
ورواه البخاري في صحيحه عن ادم بن اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابيه في
قال اسبقوا اما القام عليه السلام قال ويل للراغبين من لنا رفقوا اسبقوا الوضوء
ابو فضل وشبابه في رواية هذا الحديث عن شعبة عن ابيه ما سقنا في كتابنا قوله
اسبقوا كلام ابيه في رواية في الاستدلال من لنا رفقوا كلام النبي عن وتارة
في تارة ما رواه الدارقطني في سننه عن رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام

بن عوف

بن عوف عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قال قلت قال رسول الله
عليه السلام يقول من ستر ذكروا نبيه او رفقوه فيستوفوا قال الدارقطني
كذا رواه عبد الحميد بن هشام ورواه في ذكر الاشياء والرفع وادراجها ذلك
بسرة قال والحفظ ان ذلك من قول عروة بن رواحة في رواية من السنة تنف
الرفيعين الى الاطمين واذا التفت الرضا فقد وجب الغسل اي اصولا لا حديثا
والراء يضم ويفتح انتهى والظاهر ان الغسل الثالث وهو ما رواه وتارة اخره
مثله ما رواه ابو حنيفة زهير بن معاوية عن الحسن بن الحسن القام بن جعفر
عن علقمة عن عبد الله بن سفيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في التشهد
في السجدة فقال قل لا اله الا الله فذكر حين قال اشهدك لا اله الا الله في السجدة
ان محمد عبده ورسوله فاذا قلت هذا فقد فدية صلوته انك شئت ان تقوم
فتم وان شئت ان تقعد فاقد كذا رواه ابو حنيفة فادرك من الحديث
قوله فاذا قلت آه وانما هو كلام بن مسعود في كلام النبي عن معاذ الدليل عليه
ان الثقة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن ابن المذکور هكذا وافق
حسين الجعفي وابن عجلو وغيرهم في رواية عن الحسن بن الحسن المذکور هكذا على تارة
هذا الكلام في الحديث مع الحديث كذا روى التشهد عن علقمة وغيره عن ابيه
رضي الله عنه ذلك ورواه شاذ بن يحيى في نسخة فوصل ايضا وهو ما يقع في الاخر
هو الاكثر اي وقوعه كذا لا يكون بمعنى الاكثر ان يقع في عطف جملة على
جملة يعني وهو يكون غالبا على الاخرية اندفع ما قال المحقق وفيه ان الظاهر
انه دليل القول لا كثر ورواه عليه ان لا يتم الاخر انما يكون بعطف كلام مستقل
على اخر مثله بل ربما يكون بعطف مفرد على مفرد بل ربما بعطف ولو سلم ان
الاخر يقع بعطف الجملة على الجملة ولا يقع بعطف او بدون العطف فلا يتم
ان الواقع بعطف الجملة يدل على اكثر من ان الاول والثاني في واقع بعطف الجملة
ايضا انتهى وانما قلت بوقوع العطف حسب الغالب في الواقع لانه يمكن